

15 مارس/آذار 2005

تحرك عاجل 63/05 بواعث قلق بشأن السلامة

قطر: حمدة فهد جاسم آل ثاني، العمر، 28 عاماً

تعرض حمدة فهد جاسم علي آل ثاني، وهي من أفراد الأسرة الحاكمة في قطر، للاحتجاز القسري في منزل عائلتها في العاصمة القطرية، الدوحة. فقد أدى عدم موافقة أبيها على الزوج الذي اختارت، كما ورد، إلى اعتقالها من قبل أعضاء في قوات الأمن لمدة سنة، وإلى احتجازها الراهن في منزل العائلة. كما ورد إنها قد تعرضت للضرب على أيدي أفراد أسرتها ولا يسمح لها بالاتصال بالعالم الخارجي. وتساور منظمة العفو الدولية بواعث قلق بشأن سلامتها.

وكانت حمدة آل ثاني قد تزوجت في مصر من سيد محمد سيد صالح، وهو مواطن مصري، بتاريخ 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2002. وبعد تسعة أيام، جرى تخديرها، بحسب ما زُعم، واحتفظت من قبل أعضاء في قوات الأمن القطرية، الذين أعادوها إلى قطر. ووفقاً لما ورد من أنباء، فقد احتجزت سراً في منطقة السيلية في الدوحة لخمسة أشهر حتى أبريل/نيسان 2003، ثم نقلت إلى مكاتب إدارة الأمن الخاص في الدوحة، حيث احتجزت حتى نوفمبر/تشرين الثاني 2003. وبحسب ما ورد، قام الأمن بتسليمها بعد ذلك لوصاية أسرتها، التي تحتجزها في إحدى غرف منزلها رغماً عن إرادتها منذ ذلك الوقت.

وقد لفتت منظمة العفو الدولية أنظار السلطات القطرية لقضية حمدة آل ثاني في 3 سبتمبر/أيلول 2004، وفي 22 فبراير/ شباط 2005، كتبت إلى أمير قطر، حاكم البلاد، للإعراب عن بواعث قلقها البالغ حيال استمرار احتجازها. وحتى كتابة هذا البيان لم تتلق المنظمة أي رد على رسالتها. وقد اتصل زوج حمدة آل ثاني، على ما يظهر، بالعديد من السلطات في قطر، بما في ذلك المجلس الأعلى لشؤون الأسرة، وهو مؤسسة تتولى مسؤولية شؤون المرأة، في مسعى للفت أنظار السلطات إلى قضيتها، بيد أنه لم يتلق أي رد. ومنظمة العفو الدولية تشعر بالقلق من أن والدها قد استخدم سلطته ونفوذه لضمان تواطؤ قوات الأمن في احتجاز حمدة آل ثاني، وأخفاك السلطات عن التصرف بعد أن لفتت منظمة العفو أنظارها إلى القضية.

خلفية

تملك حمدة آل ثاني الحق، بمقتضى المادة 3 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الحق في الحرية والأمن الشخصي، وبمقتضى المادة 9 الحق في أن لا تُخضع للاعتقال والاحتجاز التعسفيين؛ وتنص المادة 16 على أنه للرجل والمرأة، متى أدركا سن البلوغ، حق التزوج. وبصفتها دولة عضو في الأمم المتحدة، فإن قطر قد تعهدت بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة بتعزيز التقيد بحقوق الإنسان واحترامها.

التحرك الموحي به: يرجى أن تبعثوا بمناشدات لتصل بأسرع ما يمكن:

- للإعراب عن بواعث قلقكم بشأن سلامة حمدة آل ثاني، المحتجزة رغماً عن إرادتها في منزل أسرتها في الدوحة، دونما فرصة للاتصال بمحاميين أو أطباء أو زوار؛
- لدعوة السلطات إلى اتخاذ خطوات فورية للتدخل من أجل وضع حد للاحتجاز القسري لحمدة آل ثاني وإساءة معاملتها على أيدي أفراد عائلتها بالتواطؤ مع أفراد في قوات الأمن، وضمان سلامتها في المستقبل؛
- لدعوة السلطات إلى التحقيق في الأنباء عن مسؤولية قوات الأمن القطرية عن اختطافها واحتجازها وتسليمها إلى وصاية أسرتها؛
- للدعوة إلى منح حمدة آل ثاني الحق في طلب العدالة والاعتراض على احتجازها القسري من خلال النظام القانوني القطري؛
- لحث السلطات على حماية حمدة آل ثاني، تمشياً مع التزاماتها كدولة عضو في الأمم المتحدة، وتمكينها من ممارسة حقها في الحرية بما فيه حقها في الزواج والأمن على شخصها، وحقها في أن لا تخضع للاحتجاز التعسفي.

تُرسل المناشدات إلى:

صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني

أمير دولة قطر

ص. ب. 923

الدوحة، قطر

فاكس: + 974 436 12 12

طريقة المخاطبة: سمو الأمير

سمو الشيخ عبد الله بن خليفة آل ثاني

رئيس الوزراء ووزير الداخلية

ص. ب. 115

الدوحة، قطر

فاكس: + 974 432 7734/ 432 3339

طريقة المخاطبة: صاحب السمو

سعادة الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني

وزير الشؤون الخارجية

وزارة الشؤون الخارجية

ص. ب. 250

الدوحة
دولة قطر
فاكس: + 974 438 3745/ 429 454
طريقة المخاطبة: سعادة الوزير

سعادة حسن بن عبد الله الغانم
وزير العدل
ص. ب. 917
الدوحة، قطر
فاكس: + 974 483 28 28
طريقة المخاطبة: سعادة الوزير

وإلى جميع الممثلين الدبلوماسيين لقطر المعتمدين لدى بلدكم.

يرجى إرسال المناشدات فوراً. ونسّقوا مع الأمانة الدولية، أو مع مكتب فرعكم، إذا كنتم تعتزمون إرسال المناشدات بعد 26 أبريل/نيسان 2005.